

بين أوبك وإيران وأمريكا: هل يُعاد تشكيل سوق الطاقة العالمي؟

في عالم تتشابك فيه السياسة بالطاقة، والاقتصاد بالأمن القومي، لم يعد النفط مجرد سلعة استراتيجية، بل أصبح أحد أهم أدوات النفوذ في العلاقات الدولية. ومنذ تأسيس منظمة أوبك، ظل التحكم بإمدادات النفط أحد أبرز عناصر القوة في النظام العالمي. غير أن التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، وظهور منتجين جدد خارج المنظومة التقليدية، تطرح اليوم سؤالاً جوهرياً: هل يتجه العالم نحو مرحلة تتراجع فيها قدرة أوبك على ضبط السوق، لتصبح أسعار النفط أقل ارتباطاً بقرارات المنظمة وأكثر خضوعاً لقوى السوق والصراعات الدولية؟

أوبك: من حماية السيادة إلى إدارة سوق متحولة

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ في بغداد، بمبادرة من السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا. وكان هدفها الأساسي المعلن استعادة السيادة على الثروة النفطية في مواجهة هيمنة الشركات الكبرى التي كانت تتحكم بالأسعار والإنتاج دون الرجوع إلى الدول المالكة للموارد.

واليوم، لم يعد ذلك الواقع قائماً إلا في الذاكرة التاريخية. فقد تحولت المنظمة من تكتل دفاعي يواجه الاحتكار الأجنبي إلى لاعب مركزي يسعى إلى إدارة التوازنات في سوق عالمية شديدة التعقيد. وبعد أن أتمت الدول الأعضاء مواردها النفطية، اختفى الخصم التقليدي الذي قامت المنظمة لمواجهته، لتظهر بدلاً منه تحديات جديدة، أبرزها طفرة النفط الصخري، وتنامي دور المنتجين من خارج المنظمة.

ومن هنا جاء تأسيس تحالف أوبك بلس، الذي ضم منتجين كباراً خارج المنظمة، وفي مقدمتهم روسيا، في اعتراف ضمني بأن أوبك لم تعد قادرة وحدها على توجيه السوق العالمية كما كان الحال في السابق.

كما تبدّل الخطاب النفطي بصورة لافتة؛ فبعد أن كان التركيز منصباً على تحقيق السعر العادل وحماية المنتجين من الاستغلال، أصبح الشعار الرسمي هو استقرار السوق. والأهم من ذلك أن أوبك تواجه اليوم تحدياً وجودياً لم يكن مطروحاً عند تأسيسها، يتمثل في ضغوط التحول نحو الطاقة النظيفة، والحديث المتزايد عن ذروة الطلب العالمي على النفط، وهو ما وضع المنظمة في موقع الدفاع عن مستقبل صناعيتها، لا عن سيادة أعضائها فحسب.

وهكذا انتقلت أوبك من كيان بسيط يسعى إلى حماية مصالح المنتجين في مواجهة الشركات الأجنبية، إلى منظمة معقدة تتصارع داخلياً وتفاوض خارجياً مع قوى الاقتصاد والسياسة والبيئة، في مشهد يختلف جذرياً عن روح بغداد عام ١٩٦٠.

أوبك: من أداة دفاع إلى قوة مؤثرة

مع مرور العقود، تحولت أوبك إلى لاعب رئيسي قادر على التأثير في أسعار النفط عبر التحكم بمستويات الإنتاج. وقد أثبتت الأزمات النفطية المتعاقبة أن التنسيق بين كبار المنتجين يمنحهم قدرة كبيرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، وهو ما جعل المنظمة محل اهتمام ومراقبة دائمة من القوى الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. غير أن السنوات الأخيرة شهدت انسحاب بعض الدول من أوبك، الأمر الذي أثار تساؤلات متزايدة حول مستقبل المنظمة وقدرتها على الاستمرار في أداء دورها التقليدي.

هل يخدم ضعف أوبك مصالح أمريكا؟

من الناحية الاستراتيجية، لا تنظر الولايات المتحدة بعين الرضا إلى أي تكتل قادر على التحكم بإمدادات سلعة حيوية كالنفط. فكلما ازدادت قدرة المنتجين على تنسيق سياساتهم الإنتاجية، ارتفعت احتمالات صعود الأسعار، وهو ما ينعكس مباشرة على معدلات التضخم والنمو الاقتصادي داخل أمريكا والدول الغربية.

ومن هذا المنطلق، فإن خروج بعض الدول من أوبك أو تراجع الالتزام الجماعي بسياسات الإنتاج قد يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين، بما يحد من قدرة أي جهة على فرض أسعار مرتفعة لفترات طويلة.

ومع ذلك، لا ترغب أمريكا في انهيار أسعار النفط بصورة حادة، لأنها نفسها أصبحت من أكبر المنتجين عالمياً بفضل ثورة النفط الصخري. ولذلك تبدو مصالحها أكثر تعقيداً من مجرد السعي إلى أسعار منخفضة، فهي تسعى عملياً إلى تحقيق توازن يحافظ على استقرار الأسواق دون الإضرار بمنتجاتها المحليين.

إيران ومعضلة أمن الطاقة

تظل إيران أحد أهم المتغيرات المؤثرة في معادلة الطاقة العالمية. فموقعها الجغرافي يمنحها قدرة استثنائية على التأثير في أمن الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، الذي يمثل أحد أهم شرايين التجارة النفطية في العالم.

ولهذا السبب لا تنظر الأسواق إلى أي تصعيد عسكري مع إيران بوصفه حدثاً سياسياً فحسب، بل باعتباره تهديداً مباشراً لاستقرار إمدادات الطاقة العالمية.

فالخطر الحقيقي لا يكمن في اندلاع الحرب بحد ذاتها، بل في احتمالية تعطل تدفق النفط والغاز إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي قد يدفع الأسعار إلى مستويات قياسية خلال فترة زمنية قصيرة.

ومن هنا يمكن فهم جانب من الحذر الذي تبديه القوى الكبرى تجاه أي مواجهة واسعة النطاق في المنطقة، إذ إن تكلفة اضطراب أسواق الطاقة قد تتجاوز بكثير المكاسب السياسية أو العسكرية المتوقعة.

هل تستطيع الدول المستقلة كبح ارتفاع الأسعار؟

يفترض بعض المراقبين أن خروج عدد من الدول من أوبك قد يمنح السوق مرونة أكبر في مواجهة الأزمات، إذ تستطيع تلك الدول زيادة إنتاجها عند حدوث نقص في الإمدادات.

وتحمل هذه الفرضية قدراً من الصحة، لكنها ليست مطلقة. فزيادة الإنتاج تتطلب وجود طاقات إنتاجية فائضة جاهزة للتشغيل، كما تتطلب بقاء الموانئ وخطوط الشحن والممرات البحرية بعيدة عن التهديدات العسكرية.

وفي حال تعرضت مناطق الإنتاج أو الممرات البحرية الرئيسية لاضطرابات واسعة، فإن قدرة المنتجين الآخرين على تعويض النقص قد تكون محدودة، خصوصاً إذا شملت الأزمة عدة دول منتجة في الوقت نفسه.

من مفاوضات إيران إلى تراجع قبضة أوبك: هل يُعاد رسم خريطة الطاقة العالمية؟

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار إلى المفاوضات المتجددة بين أمريكا وإيران، تبدو هناك تحولات أخرى أقل صخباً، لكنها لا تقل أهمية، تتمثل في تراجع الانضباط داخل أوبك، وازدياد رغبة بعض المنتجين في اتباع سياسات نفطية أكثر استقلالية.

وقد يبدو هذان المساران منفصلين للوهلة الأولى، غير أن قراءة أعمق للمشهد تكشف أنهما قد يكونان جزءاً من عملية أوسع لإعادة تشكيل سوق الطاقة العالمي.

فالحرب الشاملة مع إيران لا تعني مجرد صراع إقليمي، بل تحمل معها احتمال تهديد الملاحة في مضيق هرمز وتعطيل جزء مهم من صادرات النفط والغاز العالمية. وفي بيئة اقتصادية هشة، قد يؤدي ذلك إلى قفزات حادة في أسعار الطاقة، بما ينعكس سلباً على التضخم والنمو والاستقرار المالي في مختلف أنحاء العالم.

وفي المقابل، لا ترتبط المفاوضات مع إيران بالملف النووي أو القضايا الأمنية وحدها، بل تتصل أيضاً بالحفاظ على استقرار سوق الطاقة. فكل برميل نفط إضافي يعود إلى الأسواق العالمية يمثل عاملاً مساعداً في زيادة المعروض وتقليل مخاطر الارتفاعات الحادة في الأسعار.

وفي الوقت ذاته، يشهد سوق النفط اتجاهاً متنامياً نحو مزيد من المرونة خارج الأطر التقليدية. فانسحاب بعض الدول من أوبك أو تراجع التزامها الصارم بحصص الإنتاج يمنح الأسواق قدرة أكبر على الاستجابة للأزمات. فإذا ارتفعت الأسعار نتيجة توتر جيوسياسي أو اضطراب في الإمدادات، تستطيع الدول غير المقيدة بقيود جماعية أن تزيد إنتاجها سعياً لتحقيق مكاسب إضافية، الأمر الذي يساعد على تهدئة الأسعار ومنع وصولها إلى مستويات تهدد الاقتصاد العالمي.

ولهذا يرى بعض المحللين أن العالم يتجه تدريجياً من مرحلة كانت فيها الأسعار تتأثر بصورة أساسية بقرارات أوبك، إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتداخل فيها الجغرافيا السياسية والمنافسة بين المنتجين والتدخلات الحكومية ومصالح كبار المستهلكين.

ومع أن أوبك ما زالت تمتلك ثقلًا كبيراً في سوق الطاقة، فإن التطورات الأخيرة تشير إلى أن قدرتها على التحكم المنفرد بمسار الأسعار لم تعد كما كانت في العقود السابقة. فالمفاوضات مع إيران، وتوسع إنتاج النفط خارج المنظمة، وتصاعد المنافسة بين المنتجين، كلها عوامل تدفع نحو سوق أكثر تعددية وأقل خضوعاً لمركز واحد للقرار.

وعليه، فإن ما يجري اليوم قد لا يكون مجرد محاولة لاحتواء أزمة إيرانية أو معالجة اختلال مؤقت في سوق النفط، بل ربما يمثل جزءاً من تحول أعمق يسعى إلى بناء نظام طاقة عالمي أكثر قدرة على امتصاص الصدمات.

الاقتصاد العالمي بين الديون والطاقة

تأتي هذه التطورات في وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي تحديات غير مسبوقة. فالديون الحكومية وديون الشركات

والأسر بلغت مستويات تاريخية في العديد من الاقتصادات الكبرى، بينما تعاني الأسواق من تباطؤ النمو، وتراجع معدلات الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع تكاليف الاقتراض.

وفي مثل هذه الظروف، يمكن لأي ارتفاع حاد في أسعار النفط أن يتحول إلى عامل مضاعف للأزمة الاقتصادية، من خلال زيادة التضخم، وتقليص القدرة الشرائية، ورفع تكاليف الإنتاج والنقل.

ولهذا تخشى الحكومات والبنوك المركزية من تزامن صدمة طاقة كبيرة مع تباطؤ اقتصادي عالمي، لأن اجتماع العاملين قد يدفع العديد من الاقتصادات إلى حالة من الركود العميق يصعب الخروج منها في المدى القصير.

نحو نظام طاقة عالمي جديد؟

تشير التطورات الحالية إلى أن العالم يدخل مرحلة انتقالية تتراجع فيها بعض سمات النظام الاقتصادي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة. فالعولمة تواجه ضغوطاً متزايدة، والسياسات الحمائية تعود بقوة، والتنافس على الموارد الاستراتيجية يزداد حدة، بينما تتجه الدول الكبرى إلى إعادة بناء سلاسل الإمداد وتقليل الاعتماد على الخصوم الجيوسياسيين.

وفي هذا السياق، تبدو أسواق الطاقة مقبلة على مرحلة أكثر تقلباً، تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية مع الحسابات الأمنية والعسكرية بصورة غير مسبقة.

إن مستقبل سوق النفط العالمي لن يتحدد فقط بقرارات أوبك أو بحجم الإنتاج اليومي للدول المنتجة، بل سيتأثر بمجمل التحولات التي يشهدها النظام الدولي. فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، ومستقبل أوبك، وتنامي النزعات الحمائية، وتضخم الديون العالمية، كلها عناصر تتفاعل معاً لتشكل ملامح المرحلة المقبلة.

ويبقى السؤال الأهم: هل يمتلك الاقتصاد العالمي القدرة على تحمل صدمة طاقة جديدة إذا ما تزامنت مع تباطؤ اقتصادي متسارع وتزايد الاضطرابات الجيوسياسية؟ ذلك هو التحدي الحقيقي الذي قد يواجهه العالم خلال السنوات القادمة.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم